

جهود الدبلوماسية الجزائرية في دعم القضايا التحررية: نجاح مبادرة الجزائر في استصدار قرار مجلس الأمن رقم 2728 بشأن قضية غزة

Algerian diplomatic efforts to support liberation issue: The success of Algeria's initiative in issuing Security Council Resolution No. 2728 on the Gaza issue

محمد بعاج

معهد الحقوق والعلوم السياسية- قسم الحقوق- المركز الجامعي – شريف بوشوشة - أفلو

اسم المخبر- مخبر الدراسات القانونية الاقتصادية.

m.baadj@cu-aflou.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2024/03/31 ؛ تاريخ القبول: 2024/09/17 ؛ تاريخ النشر: سبتمبر 2024

ملخص:

تعتبر القضايا التحررية محور اهتمام المجتمع الدولي نظرا لأنها تشكل قاعدة أساسية في حفظ السلم والأمن الدولي من جهة، ومن جهة أخرى ترتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم سيادة الدول.

لقد سعت الدول التي عانت من الاستعمار أو الاحتلال ونالت استقلالها وحريتها و منها الجزائر التي كانت سباقة في دبلوماسية الخارج الى دعم تلك القضايا التحررية نظرا للقاسم المشترك في حجم المعاناة، وما يشكله الاستعمار من خلق معاناة الشعوب والتسبب لها في أضرار اقتصادية وسياسية واجتماعية تطال أفراد ذلك المجتمع. ونخص بالذكر هنا القضية الفلسطينية

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الخارجية – عضوية الجزائر في مجلس الأمن – القضية الفلسطينية

Abstract :

Liberal issues are the focus of attention of the international community because they constitute a essential basis for maintaining international peace and security on one hand, and on the other hand they are closely linked to the concept of state sovereignty ; The countries that suffered from colonialism or occupation and gained their independence and freedom, including Algeria, which was a pioneer in its foreign diplomacy, have sought to support these liberation issues due to the common denominator in the extent of suffering, and the fact that colonialism creates the suffering of people and causes them economic, political, and social damage that affects those individuals. the society. We specifically mention here the Palestinian issue.

Keywords : Foreign diplomacy - Algeria's membership in the Security Council - The Palestinian issue

المؤلف المرسل : محمد بعاج

لقد جاء في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة الذي صدر باسم الشعوب النص على محاربة النزاعات والحروب، وقد عازمت بأنفسها على إنقاذ الأجيال القادمة من ويلاتها بسبب ما جلبته على الانسانية من مصائب يعجز عنها الوصف، ولأن أكرم الكرامات في حياة الانسان أن يعيش حرا طليقا يتمتع بكافة حقوقه في ظل تحقيق العدالة واحترام الالتزامات المنبثقة خاصة من مصادر القانون الدولي.

إن ما يعانيه الشعب الفلسطيني بصفة خاصة، هي معاناة منقطعة النظير، ألما معنوية وجسدية، إذ من جهة بقي لوحده يتخبط تحت نير الاحتلال في زمن نالت فيه كافة الدول المستعمرة استقلالها، ومن جهة أخرى، ما يعانيه من انتهاكات في جميع قواعد القانون الدولي عامة، وقواعد القانون الدولي الانساني خاصة التي تحميه، تطهير عرقي، تهجير قسري، ابادة جماعية، جرائم ضد الانسانية، وأكثر معاناة معنوية ما تعرض له من خذلان واقعي ومرئي ممن ينسب له عروبة وديانة، وظل ينتظر ويتسول من العالم الغربي الذي امتلأ حقدا على هذا الشعب الجريح ما يتجرعه من قرارات تتراوح بين الرفض تارة والتحفظ عن أهم شيء وهو وقف الحرب وإدانة الاحتلال تارة أخرى.

إن الجزائر حكومة وشعبا لم تتخلّ عن هذه القضية بدءا من عهد الرئيس الراحل هواري بومدين إلى الرئيس الحالي الذي أسماها قضية القضايا، وأنها قضية وطنية تشغل بال الحكومة في الداخل والخارج، ولقد سخرت الحكومة الحالية دبلوماسيتها الخارجية من أجل أن تتجند مرة تلو أخرى لكي تتوصل إلى إحراج الرأي العام العالمي حتى يتم استصدار قرار يؤدي الى وقف العدوان بجميع أشكاله، وهو ما صرح به مندوب الجزائر في الأمم المتحدة حينما قال سنعود لندق الأبواب ومعنا أرواح الأبرياء في غزة، وأننا لن نكلّ و لن نملّ حتى يرتقي مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته، وهي العبارة التي كررها بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 2728 القاضي بوقف اطلاق النار خاصة في شهر رمضان.

إن الدور البارز الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية في قضية فلسطين في قطاع غزة أعادت للأذهان زمن ذروة نجاح هذه الدبلوماسية في السنوات الماضية في عديدة من القضايا الشائكة اقليميا ودوليا على غرار النزاع الايراني العراقي، وبعض النزاعات الافريقية مثل نزاع مالي.

مما سبق ذكره نصوص الاشكالية التي تطرح نفسها من أجل تناول هذا العنوان وهي : لماذا تتبنى الجزائر في دبلوماسية الخارج دعم القضايا التحررية وفي مقدمتها قضية فلسطين؟ ما هو المكسب الذي تناله الجزائر في مواصلة رفع الظلم والاضطهاد عن الشعوب المقهورة؟ هل تسعى الجزائر الى تحقيق ما يمليه عليها الضمير الديني والواجب القانوني الاتفاقي في دعم قضايا التحرر؟

لكي نعالج هذه الاشكالية استعنا بالمنهج التاريخي الذي يبرز مكانة الجزائر في السابق و في الحاضر في تناولها للنزاعات عن طريق تسويتها بطريقة سلمية، وانعكاس ذلك على قضية فلسطين حاليا في قطاع غزة، كما تناولنا دراستنا بالمنهج التحليلي الاستقرائي الذي يعتبر من المناهج القليلة التي تستعمل من أجل تفصيل وتوضيح أي ظاهرة ونخص هنا ظاهرة نجاح الدبلوماسية الجزائرية في دعم قضايا التحرر في العالم.

ان الخطة المقترحة لمعالجة الاشكالية ومنه معالجة وتحليل عنوان البحث تكون كالآتي:

- 1- انضمام الجزائر الى هيئة الأمم المتحدة (مجلس الأمن) تزامنا والتصعيد الاسرائيلي على قطاع غزة.
- 2- الموقف البارز للدبلوماسية الجزائرية ونجاح مبادرتها من أجل قضية فلسطين ووقف اطلاق النار في غزة.
- 1- انضمام الجزائر الى هيئة الأمم المتحدة (مجلس الأمن) تزامنا والتصعيد الاسرائيلي على قطاع غزة.

يقتضي منا هذا المبحث التطرق الى مكانة القضية الفلسطينية في أجندة اهتمامات المجتمع الدولي (المطلب الأول) لننتقل بالدراسة الى التطرق الى الانتهاكات الاسرائيلية في فلسطين والناجمة عن توفر البيئة الاقليمية والدولية لذلك مع التطرق للمبادرات الدولية من أجل تسوية الصراع الفلسطيني الاسرائيلي (المطلب الثاني)

1-1 مكانة القضية الفلسطينية في أجندة اهتمامات المجتمع الدولي:

منذ احتلالها عام 1948 بسبب وعد بلفور الذي قطعه بريطانيا على نفسها للملمة اليهود عبر اصقاع الأرض في فلسطين وهي تعاني من نير الاضطهاد والاحتلال، فمنذ أن وطؤوا أرضها أي فلسطين لم تنعم بيوم من الحرية رغم أن الجهود العربية قد انطلقت منذ بداية الاحتلال من أجل

دحرهم إما بالحل السياسي أو القوة، وظل الحال هكذا بين الفينة والأخرى إلى أن تمكنت إسرائيل التي أطلقت على نفسها هذا الاسم من أن تتوطن في بلد ليس بلدها، وانطلق كل من له حس العروبة حكومة وشعبا بداية من الداخل لنصرة هؤلاء المظلومين إلى أن أصبحت هذه الأعمال تشكل بما يسمى قضية، وأصبحت تسمى بقضية فلسطين، فاتفق العرب على بدء حرب على الكيان الصهيوني، فكان أولها حرب عام 1948، ثم حرب 1967، بما يسمى حرب الأيام الستة، ثم حرب الاستنزاف سنتي 1970 إلى 1972، ثم حرب أكتوبر الشهيرة سنة 1973، غير أن غزو إسرائيل للدول العربية المجاورة حتم على هذه الأخيرة أن تطرد (إسرائيل) من ترابها، وآخر ما نادى به العرب هو حدود 1967 أو حدود الدولتين في هذه السنة، وهو تعبير يدل مرة أخرى على أنه أصبح للكيان الصهيوني دولة.¹

من جهة أخرى وعلى المستوى الدولي وفي 14 من شهر أكتوبر سنة 1974، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية التي تأسست سنة 1964، وتعتبر هذه الخطوة مهمة في تاريخ فلسطين، بوصفها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى ذلك تم منحها حق المشاركة في مداوالات الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين في الجلسات العامة، ثم في سنة 1975 أنشئت لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، و قد كلفت بمهمة ابداء المشورة للجمعية العامة بشأن برامج تهدف من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف بما فيه حق تقرير المصير، والحق في العودة إلى دياره وممتلكاته التي شرد منها.²

بعد حادثة مخيمي صبرا وشاتيلا سنة 1982،³ اعتمد المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين عدة مبادئ نذكر منها معارضة المستوطنات الاسرائيلية والاجراءات لتغيير وضع القدس، كما أنه في سنة 1988 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار رقم 43/177، الذي بموجبه تم اعلان دولة فلسطين، وصدر اعلان الاستقلال الفلسطيني شهر نوفمبر من نفس السنة في دورة المجلس الوطني الفلسطيني، وتم تغيير اسم منظمة التحرير الفلسطينية إلى اسم فلسطين في منظمة الأمم المتحدة، وتم في نفس السنة كذلك أي 1988، وفي سنة 1991 عقد مؤتمر مدريد للسلام الذي كان يهدف إلى التوصل إلى تسوية سلمية بين إسرائيل وفلسطين وإسرائيل والدول العربية بموجب القرارين الصادرين عن مجلس الأمن 242 سنة 1967،⁴ و 338 سنة 1973، وقد خلصت سلسلة المفاوضات اللاحقة سنة 1993 إلى الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة

التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني وبحق دولة اسرائيل العيش في سلام، والتوقيع على اعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت - اتفاق اوسلو- 13 سبتمبر 1993،⁵ فضلا عن اتفاقات التنفيذ اللاحقة والتي أدت الى الانسحاب الجزئي للقوات الاسرائيلية، وقد كان للأمم المتحدة دور فعال وضروري باعتبارها حارس الشرعية الدولية من جهة، ومن جهة أخرى تعبئة المجتمع الدولي من أجل تقديم المساعدة.⁶

ونحن نتناول مكانة القضية الفلسطينية في أجندة اهتمامات المجتمع الدولي كان لزاما أن نذكر حتى الجهود الفلسطينية ذاتهم في تدويل قضيتهم،⁷ وطلب الحصول على العضوية في الأمم المتحدة، والانتقال من صفة عضو مراقب إلى دولة عضو غير مراقب، وانطلاقا من واجب الاعتراف بحدود الدولتين لسنة 1967 الذي أشرنا اليه سابقا انطلقت حملة دبلوماسية بقيادة السلطة الفلسطينية سنة 2009 من أجل كسب الاعتراف الدولي بدولة فلسطين بحدود قبل حرب 1973، وعاصمتها القدس الشرقية، واكتسبت هذه الحملة قبولا واهتماما دوليا واسعا سنة 2011 بعدما تقدم الرئيس الفلسطيني محمود عباس بطلب انضمام فلسطين كدولة عضو في الأمم المتحدة الأمر الذي سيسهل عليها القيام بحقوقها في المرافعات القانونية بخصوص الانتهاكات الواقعة من قبل الدول الأخرى، وفي سنة 2012، وبالضبط في 29 نوفمبر وبعد سلسلة متعاقبة من التوقيعات والتصديقات خاصة من دول أمريكا الجنوبية بعد قيام الوفود بقيادة النخبة الفلسطينية (نبيل شعث - صائب عريقات - ياسر عبد ربه) بدعم حشد تلك الحكومات من أجل القضية الفلسطينية، ونفس الأمر حدث مع دول أخرى مثل روسيا واسبانيا والصين الذين أكدوا دعمهم لهذه القضية، صدر قرار الجمعية العامة رقم 67/19 بأغلبية 138 صوتا⁸ الذي منح لفلسطين صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، ويعتبر هذا التصويت الذي منح فلسطين هذه الصفة انتصارا للقضية، لأنه سيمنح فلسطين حق الانضمام الى الاتفاقيات والمعاهدات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وحتى حق الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، التي تمثل طموح فلسطين في أن يصبح لها حق اللجوء إليها بصفتها تختص في أشد الجرائم خطورة ازاء اهتمام المجتمع الدولي والتي وردت في المادة الخامسة من نظامها الأساسي، هي ذات الجرائم التي ارتكبتها اسرائيل ولا تزال ترتكبها بحق الشعب الفلسطيني، بل نجح الأمر إلى أبعد من ذلك بعد قرارا منح صفة دولة مراقب غير عضو، حيث سمحت الأمم المتحدة بأن يمنح مكتبها التمثيلي لقب بعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة،⁹ بعدها بدأت فلسطين في تغيير تسميتها على الطوابع البريدية وجوازات

السفر، والوثائق الرسمية، وأصدرت فلسطين إلى دبلوماسيتها تعليمات بتمثيل دولة فلسطين بصفة رسمية وليس السلطة الوطنية الفلسطينية، كما قرر رئيس المراسم في الأمم المتحدة شهر ديسمبر 2012 أن يتم استخدام اسم فلسطين من قبل الأمانة في جميع وثائق الأمم المتحدة الرسمية اعترافاً منها بدولة فلسطين، وفي شهر سبتمبر من سنة 2013، تم منح الرئيس الفلسطيني محمود عباس الحق في الجلوس في مقعد الجمعية العامة المخصص لرؤساء الدول من أجل المخاطبة في الجمعية العامة.

2- الانتهاكات الاسرائيلية في فلسطين والناجمة عن توفر البيئة الاقليمية والدولية لذلك مع التطرق للمبادرات الدولية من أجل تسوية الصراع الفلسطيني الاسرائيلي:

على مدار 76 سنة، منذ دخولها الى فلسطين واحتلالها سنة 1948¹⁰ واسرائيل تقوم بكل الانتهاكات المحظورة في القانون الدولي، حتى سميت دولة قامت على القمع و الاضطهاد، لقد انتهجت استراتيجية القضاء على كل ما هو فلسطيني في الداخل والخارج منذ عام النكبة، و ارتكبت جميع الجرائم التي بدت لها ضد الفلسطينيين، فقتلت المدنيين وهجرت ودمرت كل الاعيان المدنية التي لا غنى لبقاء السكان، بل وانتهجت سياسة الابادة الجماعية والتهجير القسري الذي من شأنه طمس هوية الفلسطينيين، ولا زالت تفعل ذلك الى الآن تحت تغطية دول حليفة¹¹ ومرأى من العالم الصامت، وإذا عدنا إلى الاحصائيات بداية من الاحتلال الى أواخر سنة 2023 فإننا نجد أنه تم تشريد ما يقارب من مليون فلسطيني من مدنها من أصل مليون واربعمائة ساكن، فضلا عن التهجير الداخلي لعشرات الآلاف منهم من داخل اراضيهم بغية الاستيلاء عليها، وقد سيطرت قوى الاحتلال الاسرائيلي على ما يقارب من ثمانمائة قرية ومدينة فلسطينية، حيث تم تدمير ما يقارب من ستمائة قرية والباقي منها تم اخضاعه لسلطة الاحتلال، وقد تبع عملية التهجير هذه أن ارتكبت العصابات الصهيونية عدة مجازر بلغت 52 مجزرة أدت الى استشهاد العديد من الفلسطينيين، ولا زالت هذه المجازر الفظيعة قائمة أمام صمت المجتمع الدولي، وقد دَوّن التاريخ إجرام اسرائيل عبر تاريخ احتلالها إلى اليوم عدة مجازر كتبت بدماء الفلسطينيين: نذكر منها مجزرة دير ياسين سنة 1948، مجزرة مخيم البريج سنة 1953، مجزرتي غزة الأولى والثانية لسنة 1955.¹²

لم تقتنع اسرائيل بما فعلته في فلسطين وما أخذته منها، بل تعدى الأمر إلى أن وسعت من مطامعها ومطامحها، فاغتصبت ما تبقى من دولة فلسطين " القدس الشرقية - قطاع غزة - الضفة الغربية"، وانتقلت الى هضبة الجولان في سوريا فاحتلتها وكذلك صحراء سيناء سنة 1967،

وأدت هذه العملية إلى استشهاد ما يقارب من خمسة وعشرين ألف عربي، إضافة إلى وجود آلاف النازحين من القطاع المحتل والضفة، وكذا من الجولان السورية وسيناء المصرية.¹³

سنوات الثمانينات كذلك لا تقل فظاعة عن ما ارتكبته إسرائيل في السنوات السابقة، في سنة 1982 شهد مخيما صبرا وشتيلا¹⁴ للاجئين الفلسطينيين والتي استمرت لمدة ثلاثة ايام 16-18 سبتمبر 1982 مجازر يعجز عنها الوصف، ففي هذه المجزرة اغلقت الآليات الاسرائيلية جميع منافذ المخيمات من أجل أن تنفذ جريمتها بالتعاون مع حزب الكتائب اللبناني، ومنعت وصول الصحافة ووكالات الأنباء إلى المكان، واستفاق العالم على جريمة من أبشع الجرائم في تاريخ الانسانية، والتي راح ضحيتها ما يقارب من ثلاثة آلاف وخمسمائة شهيد من بينهم شيوخ، ونساء بقرت بطونهم، وأطفال صغار بعمر الثلاث والأربع سنوات، ورضع وجدوا غرقى في دمائهم، وبعد كل هذا الجرائم انسحبت منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت متمركزة في لبنان إلى الدول المجاورة، وفي سنة 1987 انطلقت انتفاضة شعبية فلسطينية ضد الاحتلال الاسرائيلي، وقد نجم عن هذه الانتفاضة مواجهة اسرائيلية بالقوة والنار أسفرت عن وقوع إصابات جماعية، وخسائر معتبرة في الأرواح خاصة بين السكان المدنيين.

في سنة 2000 وبعد زيارة شارون للقدس الشريف قامت انتفاضة ثانية، ومنه بدأت اسرائيل بالقيام ببناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية والذي كان معظمه قد شيد داخل الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي رفضته محكمة العدل الدولية، وقضت بعدم شرعيته.

إن ما ارتكبته اسرائيل من مجازر وانتهاكات لقواعد القانون الدولي، دفع بالمجتمع الدولي إلى أخذ مبادرات بين الفينة والأخرى من أجل إيجاد حل أو تسوية لهذا الصراع، ومنع وقوع الانتهاكات ومعالجة هذه القضية في ضوء القانون الدولي وقواعده، ففي سنة 2002 أصدر مجلس الأمن قرار رقم 1397 الذي طالب فيه بالوقف الفوري لجميع أعمال العنف بما في ذلك جميع أعمال الارهاب والاستفزاز والتحريض والتدمير، كما أكد فيه رؤية الدولتين فلسطين واسرائيل في العيش جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وفي سنة 2003 أصدرت اللجنة المتكونة من الولايات المتحدة الأمريكية - الأمم المتحدة - الاتحاد الأوروبي وروسيا، مبادرة خريطة الطريق من أجل حل الدولتين، الأمر الذي نتج عنه أن قامت بإسرائيل بسحب قواتها ومستوطناتها من قطاع غزة، وبعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في الخامس والعشرين من شهر يناير - جانفي سنة 2006 قامت اللجنة الرباعية السالفة الذكر بتقديم المساعدة للسلطة الفلسطينية، بعد

سنة من الانتخابات في سنة 2007 قامت حماس الفائزة في الانتخابات التشريعية ب 76 مقعد باستيلاء مسلح على قطاع غزة، وقامت بسببه اسرائيل سنة 2008¹⁵ بعدة غارات جوية في اطار عملية أسمتها الرصاص المصبوب دامت من 27 ديسمبر 2008 إلى 18 يناير - جانفي 2009، ونتج عنها مقتل ما يقارب 1300 شخص، انتهكت فيها جميع قواعد القانون الدولي، واستخدمت الأسلحة المحرمة دوليا، وقد تبني مجلس الأمن الدولي قرار رقم 1860¹⁶، الذي بناء عليه تم التحقيق في الانتهاكات الواقعة على قطاع غزة، وقد صدر تقرير مهم الذي شكّل ضربة لإسرائيل وهو تقرير غولدستون في 15 سبتمبر 2009، الذي حمل اسم " حالة حقوق الانسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى"¹⁷، ويعتبر هذا القرار من أنجع وأشجع المبادرات إلى لحظة صدوره، حيث حمل في صفحاته الخمسمائة والخمس والسبعون جميع الانتهاكات المرتكبة في الفترة المذكورة أعلاه، وقد عرض التقرير للمناقشة في اجتماع مجلس حقوق الانسان أواخر سبتمبر 2009 في عاصمة سويسرا جنيف، وقد فرض القاضي ريتشارد غولدستون الذي حمل التقرير اسمه على كل من حماس واسرائيل القيام بتحقيقات نزيهة فيما جاء به التقرير في غضون ستة أشهر، وإلا سيحال ذات التقرير إلى المحكمة الجنائية الدولية، وقد قال غولدستون عبارة من أعدل الكلمات التي قيلت في هذا العدوان كتبت في التاريخ بأن " ثقافة الحصانة في المنطقة قد استمرت أطول مما يجب" في اشارة إلى التغطية الأمريكية والأوروبية¹⁸ التي غدّت هذه الانتهاكات لردح من الزمن وتوفير البيئة الكاملة من أجل أن تسلم اسرائيل من المحاسبة عن انتهاكها لقواعد القانون الدولي ضد هذا الشعب الأعزل، وأردف غولدستون قائلا " غياب العدالة المستمر من شأنه أن يقوض أي أمل في عملية سلام ناجحة، ويرسخ المناخ الذي يشجع أعمال العنف"، وهو الأمر الذي تمت الاشارة إليه سابقا في علاقة ما تفعله اسرائيل بتوفير البيئة الاقليمية والدولية لذلك.¹⁹

إن القضية الفلسطينية ومن خلال الكفاح الطويل السياسي والعسكري، دفع بالعالم إلى الاعتراف بأن ما يحدث هو انتهاكات صارخة، وأن من العيب والعار أن تقدم دولة على تغطية هذه الافعال، فلا الضمير يقبلها، ولا الواجب يملها، وبقي على القضية الفلسطينية أن تلقى الدعم العربي كأقرب مبادرة، ذلك لأن الموقف من دولة عربية له أبعاد معنوية مهمة واستراتيجية أيضا في البقاء على خط المكافحة والاستمرار في فضح جرائم الاحتلال حتى تنال فلسطين استقلالها مثلها مثل باقي الدول، وهو ما نتناوله في المبحث الثاني.

2- الموقف البارز للدبلوماسية الجزائرية ونجاح مبادرتها من أجل قضية فلسطين ووقف إطلاق النار في غزة.

من أجل معالجة هذا المبحث وجب التطرق إلى مسار تبني الجزائر دعم القضية الفلسطينية (المطلب الأول)، لنتناول بالدراسة نجاح مبادرة الجزائر بصفتها عضو غير دائم لدى مجلس الأمن في استصدار قرار وقف إطلاق النار (المطلب الثاني)

1-2 مسار تبني الجزائر دعم القضية الفلسطينية:

شكلت الثورة التحريرية الجزائرية مصدر إلهام كثير من الدول خاصة المستعمرة منها، وقد كانت تعتبر في كثير من الأحيان مثالا يقتدى به، لما فيها من بطولات وانتصارات منقطعة النظير ضد أقوى قوة آنذاك، وقد كان الفلسطينيون يرون هذا الأمر على هذه الشاكلة، فقد كان ينظر الشعب الفلسطيني منذ أن نالت الجزائر حريتها وفي كل عيد استقلال أن حرب التحرير نموذج يحتذى به من أجل أن ينال استقلاله من إسرائيل المعتدية،²⁰ ومنذ أن تشكلت منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1964، كانت الجزائر السباقة إلى الاعتراف بها سنة 1965 بعد سنة فقط، وتم افتتاح مكتب لها بقيادة السبع سعيد، وتم بناء علاقات بدءا من هذا التاريخ²¹ بينهما تمثلت في تدريب عدة ضباط فلسطينيين، وقدوم ما يقرب من ألفي فلسطيني للعمل في مجال التدريس، في سنة 1968، قامت منظمة التحرير الفلسطينية باختطاف طائرة إسرائيلية التي كانت متجهة نحو إيطاليا، ووجهتها إلى الجزائر، وقد تم التفاوض بين المنظمة وإسرائيل على أن يتم إطلاق الرهائن الذين كان عددهم 12 مقابل 15 فلسطينيا كانوا محتجزين لديها، في نفس السنة التي مُنح فيها لمنظمة التحرير صفة مراقب في الأمم المتحدة، وهي سنة 1974، تم فتح سفارة فلسطين في الجزائر²²، وفي سنة 1975 صوتت الجزائر لصالح قرار الجمعية العامة رقم 3379 الذي اعتبر أن الصهيونية حركة عنصرية، وبالرغم من أن هذا القرار قد تم الغاؤه سنة 1991، إلا أن الجزائر صوتت ضدّ إلغائه، ويذكر أن الجزائر قطعت²³ علاقاتها مع مصر بعد اعتماد اتفاقية السلام (كامب ديفيد)²⁴ لسنة 1978، وبعد إعلان الاستقلال الفلسطيني في 15 نوفمبر سنة 1988، كانت الجزائر مرة أخرى أول دولة تعترف بدولة فلسطين في نفس اليوم الذي تم فيه الاعلان، وبعده قامت الجزائر ببناء علاقات دبلوماسية كاملة معها، ولولا العشرية السوداء التي عطلت مسار هذه العلاقات لكانت العلاقات أكثر قوة من ذي قبل.

إن دعم الجزائر للقضية الفلسطينية كان حاضرا كلما حضرت الجزائر في اجتماع قمة من القمم، أو قامت بعقد قمة في بلدها، ففي الفترة ما بين الخامس والتاسع من شهر سبتمبر سنة 1973²⁵، تم عقد القمة الرابعة لمؤتمر حركة عدم الانحياز بالجزائر، وقد شاركت فيه ستة وسبعون دولة عن طريق ممثلها، وأربعة عشر حركة تحررية، وثلاث دول أوروبية، وقد صدر عن هذا المؤتمر بيانين: البيان الأول سياسي، والبيان الثاني اقتصادي، وقد تضمن البيان السياسي، ما من شأنه أن يدين كل الأعمال الاسرائيلية في المنطقة، حيث أدان المؤتمر السياسة التوسعية للاحتلال الاسرائيلي، مع ممارسة القمع ضد الفلسطينيين، من جهة أخرى فقد طالبت الدول المشاركة من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ايقاف الدعم العسكري و الاقتصادي والسياسي لإسرائيل، كما ركّز المؤتمر على منظمة التحرير الفلسطينية التي اعتبرها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتم منح صفة عضو مراقب للمنظمة في حركة عدم الانحياز.²⁶

كما نذكر عقب ذلك انعقاد القمة العربية بالجزائر في السادس والعشرين من نوفمبر سنة 1973، والذي حضرته ستة عشر دولة، وقد جاء بعد حرب أكتوبر، و صدر عن هذه القمة بيان ختامي ومجموعة من القرارات كان أهمها انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي المحتلة، وفي مقدمتها القدس، مع اقرار استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة، كما جاء في هذه القمة دعم الجبهتين السورية والمصرية ماديا وعسكريا من أجل مواصلة كفاحهما ضد الكيان الصهيوني.

خلال أزمة الجزائر في التسعينيات من القرن الماضي استمرت الجزائر بعد اتفاقية اوسلو لسنة 1993 في دعم القضية الفلسطينية، وقد توج هذا الموقف بقيام حكم ذاتي فلسطيني في غزة، ومناطق معينة من الضفة الغربية سنة 1994، وهو ما أُنذر ببداية استرداد بعض حقوق الفلسطينيين، في سنة 1996 أقيمت انتخابات رئاسية وقد فاز بها ياسر عرفات، وبعد سنة أي في عام 1997، تم التوصل إلى اتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية، واسرائيل بما سمي باتفاق الخليل والذي نجم عنه انسحاب القوات الاسرائيلية من مناطق مأهولة بالفلسطينيين، كما كانت الجزائر من مؤيدي مبادرة السلام العربية لسنة 2002²⁷ التي تبناها الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز من أجل السلام في الشرق الأوسط، بين اسرائيل وفلسطين، وقد كان الهدف من هذه المبادرة انشاء دولة فلسطينية يكون معترفا بها دوليا، على حدود 1967، و الانسحاب من هضبة الجولان السورية المحتلة، و عودة كل اللاجئين الفلسطينيين الى بلدهم.²⁸

اثناء حرب غزة سنة 2008²⁹ والتي اطلق عليها اسم عملية الرصاص المصبوب من جهة اسرائيل أو معركة الفرقان من الجانب الفلسطيني، كان موقف الحكومة الجزائرية واضحاً في هذه الحرب التي تعد أخطر حرب خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة، فقد جاء على لسان رئيس الوزراء الجزائري آنذاك بخصوص تلك الانتهاكات "أن الجزائر تدين إدانة شديدة للجرائم الانسانية المرتكبة من قبل إسرائيل خلال أسبوع واحد ضد سكان غزة"، وبعد مجزرة أسطول الحرية التي ارتكبتها الاحتلال الاسرائيلي في الواحد الثلاثين من شهر ماي سنة 2010 نجد أن موقف الجزائر كان حاضراً لإدانة كل انتهاك اسرائيلي لحقوق الفلسطينيين، حيث أدانت بأشد العبارات هذا الفعل الشنيع، وطالبت المجتمع الدولي برد قوي وبالإجماع على هذا التصرف، يذكر أنه في مجزرة أسطول الحرية³⁰ التي اسمتها اسرائيل بعملية نسيم البحر أو عملية رياح السماء، أنه كانت هناك هبة تضامنية قام بها نشطاء سلام على متن قوارب تابعة لأسطول الحرية، والذي كان عددهم ما يقارب من خمسمائة وثمانين متضامناً من حركة غزة الحرة معظمهم من الأتراك، وقد قامت قوات خاصة مع تواجد السفينة في المياه الدولية في البحر الأبيض المتوسط باقتحامها مستخدمة الرصاص الحي والغاز، وقد لاقى هذا العمل الفظيع انتقادات لاذعة ونقد دولي واسع النطاق، كما طالب مسؤولون من كافة انحاء العالم من الأمم المتحدة قيامها بتحقيق في هذه الجريمة التي انتهت فيما بعد باعتذار رسمي بعد ثلاث سنوات من الحادثة من قبل رئيس الوزراء الاسرائيلي للرئيس التركي اردوغان.³¹

لم يغيب الدعم والموقف الجزائري خلال كل الأحداث، فخلال حرب غزة سنة 2014 أدان وزير الخارجية آنذاك "رمطان لعمامرة" هذه الهجمات، وحث المجتمع الدولي على الاضطلاع بمسؤولياته في هذه الحرب، والتحرك من أجل كف الهجمات الاسرائيلية، ودعا إلى احترام هدنة نوفمبر لسنة 2012، وقد واصل تصريحه بكلمات مدوية حيث قال "بينما ندين بأشد العبارات الهجوم الوحشي ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، فإننا نؤمن بأن هذه الهجمات شجعها الصمت الدولي الراضي على السياسات الاسرائيلية التوسعية وتأثيرها السلبي على السلام والأمن في المنطقة".³²

إن كل هذا الدعم للقضية الفلسطينية من قبل الجزائر إنما يعود سببه بالدرجة الأولى إلى وجود قاسم مشترك بينهما وهو النضال ضد المحتل حتى نيل الاستقلال.

2-2 نجاح مبادرة الجزائر بصفتها عضو غير دائم لدى مجلس الأمن في استصدار قرار وقف اطلاق النار

للمرة الرابعة في تاريخ استقلالها الحديث، تم انتخاب الجزائر كعضو غير دائم في مجلس الأمن سنة 2023 بأغلبية ساحقة، وقد كانت الولاية الأولى لها سنتي (1968 – 1969) ثم في سنتي (1988- 1989) ثم في سنتي 2004 – 2005، ثم العضوية الحالية 2024 - 2025 التي تحصلت عليها بأغلبية 184 صوتا في السادس من شهر جوان 2023، وقد كان يشترط للفوز بمقعد غير دائم في مجلس الأمن الحصول على ثلثي الأصوات، أي 128 صوتا.

إن الحصول على هذا المقعد يعد تشريفا من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر تكليفا ومطمحا لكافة آمال العرب والأفارقة في قضاياها، وهي في حد ذاتها تعتبر مسؤولية كبرى موثوق من أجل استتباب السلم والأمن الدولي عن طريق نصرة ودعم القضايا التحررية في العالم.

ومواصلةً لجهودها في دعم القضية الفلسطينية، فقد استضافت الجزائر عدة لقاءات متوالية بعد الحرب على غزة في سنة 2014، من أجل القيام بالمصالحة بين الفصائل الفلسطينية، (ديسمبر سنة 2021)، وقد تم التوقيع على إعلان الجزائر سنة 2022، الذي ألزم وفرض المصالحة بين الفصائل، وضرورة القيام انتخابات تشريعية ورئاسية خلال عام واحد، وعن الدعم المالي فقد ساهمت الجزائر بما لا يقل عن ثلاثين مليون دولار من أجل إعادة اعمار مخيم جنين بعد الانتهاكات التي حصلت فيه.³³

وبالعودة إلى استراتيجية الجزائر في الحكومة الجديدة، وبعد اعتلاء الرئيس عبد المجيد تبون لكرسي الرئاسة، الذي أكد على موقف الجزائر في كلمته أمام البرلمان بغرفتيه "أننا لن نتخلى عن القضية الفلسطينية"، أخذت القضية الفلسطينية في أجندة الحكومة الجزائرية منعطفا جديدا، إذ ومع انتخاب الجزائر عضوا غير دائما في مجلس الأمن ممثلة في مندوبها عمار بن جامع عكفت على تتبع القضية، حيث صرح ذات المندوب أن القضية الفلسطينية أولى الأولويات، وأن الجزائر ستبذل كل ما في وسعها من أجل الدفاع عن قضايا التحرر العادلة، من بينها فلسطين.

وقد سطرّت الدبلوماسية الجزائرية أهدافها من أجل القضية، وجعلت أولى الأهداف وضع حد للإبادة الجماعية خاصة النساء والأطفال، وقد أكد المندوب الجزائري أنه من غير المقبول سياسيا أو إنسانيا أو أخلاقيا بقاء مجلس الأمن باعتباره راعي السلام والأمن الدولي في العالم، مكتوف الأيدي وعاجزا عن إيقاف هذه الجرائم الفظيعة.

في شهر ديسمبر سنة 2023 أعلنت الجزائر مبادرة لملاحقة اسرائيل في الجناية الدولية، وقد عقد في هذا الشأن ندوة دولية في العاصمة الجزائر بعنوان "العدالة للشعب الفلسطيني"، بسبب الجرائم المرتكبة ضد الفلسطينيين في قطاع غزة منذ بداية عملية طوفان الاقصى في السابع من شهر أكتوبر سنة 2023، وقد تم في هذه الندوة العزم على إعداد مجموعة بلاغات وتقديمها إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وقد جاء إعلان الجزائر استجابة لنداء الرئيس الجزائري الحالي عبد المجيد تبون، لما أشرف على مراسيم افتتاح السنة القضائية في السادس من شهر نوفمبر 2023، وقد دعا الرئيس تبون أحرار العالم والهيئات الدولية إلى رفع دعوى قضائية أمام المحكمة الجنائية والمنظمات الحقوقية في العالم، ضد جرائم الاحتلال الاسرائيلي، وتابع الرئيس الجزائري توصياته حول القضية الفلسطينية مؤكدا على ضرورة بعث الحل السياسي من جديد للقضية الذي ظل غائبا لأكثر من عشرين سنة، وكقاعدة لإحياء مسار السلام في الشرق الأوسط وجب إعلاء الشرعية الدولية نصا وروحا كل ذلك من أجل التوصل إلى حل أو تسوية نهائية للقضية الفلسطينية، كما أكد الرئيس على ضرورة قيام دولة فلسطين على حدود سنة 1967، عاصمتها القدس الشريف، والنقطة المهمة في هذا النداء هو رفع الدعم والحصانة على دولة الاحتلال وتجريده منها من أجل اقرار المسؤولية والمحاسبة عليها، كما يجب أن تكثف الجهود من أجل الضغط على الكيان الصهيوني الالتزام بالشرعية الدولية، وبخصوص عضوية فلسطين فقد دعا الرئيس تبون إلى السعي نحو حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، هذا على المستوى العام.

أما على المستوى الخاص وبالرجوع إلى مسار الدبلوماسية الجزائرية منذ توليها العضوية في مجلس الأمن فقد تطرقت إلى الظروف المأساوية التي فرضتها اسرائيل على المدنيين العزل في قطاع غزة، وقد جعلت الدبلوماسية الجزائرية في أولوياتها العمل في مرافعاتها على الوصول إلى الوقف الفوري لإطلاق النار، وتوفير الحماية الكاملة والضرورية للشعب الفلسطيني مع ضرورة العمل على وصول كل المساعدات الانسانية للسكان وإغاثتهم، ورفع كل المعوقات والعراقيل، والتصدي لكافة أعمال التهجير القسري للسكان المدنيين وابقائهم في قراهم ومدنهم.

وقد تمحورت اهتمامات الدبلوماسية الجزائرية حول أجندتها في هذه القضية على ثلاث محاور مهمة: تكثيف المداولات حول القضية الفلسطينية داخل مجلس الأمن، الدعوة خارج مجلس الأمن إلى نشر معاناة الشعب الفلسطيني والابادة التي يتعرض لها في أرضه خصوصا في المنظمات

الاقليمية والدولية التي تنتمي إليها الجزائر، وبمبادرة من الجزائر لعقد العديد من الاجتماعات على مستوى مجلس الأمن من أجل تكثيف المداولات داخله، تم عقد ما لا يقل عن سبعة 07 اجتماعات بطلب من الجزائر لوحدها من أجل مناقشة تطورات التصعيد الاسرائيلي على قطاع غزة، وقد قدمت الجزائر مشروع في التاسع والعشرين من شهر جانفي سنة 2024 مباشرة بعد التدابير التحفظية التي أقرتها محكمة العدل الدولية بشأن قطاع غزة، لكن ومع الأسف فقد قوبل هذا المشروع بالرفض بعد اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية حليفة اسرائيل عليه، هذا الاعتراض الذي وصفه مندوب فلسطين في الأمم المتحدة بأنه "غير مسؤول وخطير".

وللضغط على مجلس الأمن أكثر وعلى المجتمع الدولي، وخاصة الدول الحليفة لإسرائيل كان المندوب الجزائري يختار كلماته بعناية تامة من أجل إحراج داعمي اسرائيل خاصة بعد رفض المشروع وصرح قائلاً " قبل أن أختتم إننا سندفن شهداءنا هذا المساء بفلسطين، وإن الجزائر ستعود غدا باسم الأمة العربية والاسلامية وأحرار العالم ومعنا أرواح الآلاف من الأبرياء التي أزهرها المحتل الاسرائيلي من دون حساب ولا عقاب، وستعود الجزائر لتدق أبواب المجلس وتطالب بوقف حمّام الدم في فلسطين، ولن نتوقف حتى يتحمّل هذا المجلس كامل مسؤولياته، ويدعو لوقف اطلاق النار ، فإن لنا نفوسا لا تملّ وعزيمة لا تكلّ".

وفعلا عادت الجزائر لتطرق باب مجلس الأمن مرة أخرى، لكن هذه المرة بصورة أقوى من ذي قبل، وبمبادرة جماعية، تمكّن الوفد الجزائري من ترؤس مبادرة مشتركة بما يسمى بمجموعة العشرة، وهي الدول المنتخبة بصفة غير دائمة من أجل قضية فلسطين، وقد نجم عن هذه المبادرة صدور قرار مجلس الأمن رقم 2728 بتاريخ الخامس وعشرين مارس سنة 2024، بتأييد أربعة عشرة عضوا وامتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت الذي أقرّ الوقف الفوري ل لإطلاق النار خلال شهر رمضان في الحرب على غزة بعد أكثر من خمسة أشهر من الحرب الاسرائيلية على القطاع.

ويعتبر صدور هذا القرار مكسبا ومنعطفا مهماً في القضية الفلسطينية من ناحية الاجراءات والمضمون، وصفحة ناصعة للدبلوماسية الجزائرية، وعن الخطوات المقبلة وبعد صدور هذا القرار فإن الجزائر ستسعى إلى تحقيق مضامينه، في مقدمتها وقف فوري لإطلاق النار، ووصول المساعدات الانسانية.

وقد سجلت الدبلوماسية الجزائرية في تاريخها الحديث أسى صور الدعم والوقوف بجانب القضية الفلسطينية، وكتبت كلمات بماء الذهب لما صرح المندوب الجزائري عمار بن جامع للمندوب الفلسطيني ودعا هذا الأخير نظيره الجزائري للوقوف إلى جانبه أثناء كلمته:

أنا وراك دائما...

الخاتمة:

تشارك الجزائر وفلسطين في قاسم مشترك واحد، وهو المعاناة من الاضطهاد والاحتلال، وكما كان للجزائر أثناء الثورة التحريرية عدة جهود مضيئة من أجل كسب الرأي العالمي والتأييد الدولي لقضيتها المشروعة ضد الاستعمار، وتشجيع الاستعمار الفرنسي في المحافل الدولية، فإن لفلسطين نفس المسار التي سارت عليه الجزائر. ومنذ احتلالها سنة 1948، وهي في مسار متواصل لا ندري متى ينتهي من أجل أن تكسب قضيتها الشرعية والمشروعة، وأن تنال حريتها واستقلالها والتمتع بسيادتها مثلها مثل باقي الدول، ولا زالت تدفع لتحقيق ذلك أرواح آلاف الأبرياء من شعبها الأبى الذي كان صامدا منذ البداية ولا يزال على هذا الموقف رغم الخذلان الذي تعرض له من أقرب المقربين في جميع المجالات، فحتى الغذاء حرم منه ناهيك عن الدعم العسكري واللوجستي الذي هو بحاجة إليه دائما حتى يحقق الشعب الفلسطيني مبتغاه.

ومما سبق تحليله فإننا استنتجنا من النتائج ما يلي:

- لقد طالت القضية الفلسطينية، إلى أكثر من سبعين سنة من الاحتلال ولم يبق هناك استعمار أو احتلال في العصر الحديث.
- أصبح هناك أرشيف للتاريخ عن الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل، ولا تزال ترتكبها رغم وجود ترسانة هائلة من الاتفاقيات الدولية والاقليمية التي تحتم على إسرائيل الخروج من فلسطين.
- ان وجود المحاكم الدولية من شأنه أن يقوّض افعال إسرائيل الاجرامية في فلسطين.
- وقوف الجزائر جنبا إلى جنب مع القضية الفلسطينية منذ بداية الاحتلال سنة 1948، وتم تسطير عدة مواقف ومبادرات مشرفة هنا.
- الدعم الأمريكي وحلفاءها لإسرائيل ضد الفلسطينيين وصمة عار على جبين حكومات هذه الدول التي تقول عن نفسها أنها راعية السلام في العالم وفي المنطقة.

- بداية انفراج أزمة غزة بصدر قرار مجلس الأمن رقم 2728 بمبادرة الجزائر والدول التسع التي معها التي منحت لها العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن، ولعلّ القادم أفضل.
- ومن خلال ما تم ذكره من نتائج فإننا نقدم الاقتراحات الملائمة لهذا البحث:
- مواصلة الدعم الفردي والجماعي من أجل وقف تام ودائم وغير مشروط للنار في قطاع غزة.
- جمع الاعانات المادية من أجل إعادة إعمار قطاع غزة وكل المباني التي هدمت.
- العمل على عودة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين إلى بلدهم دون قيد أو شرط.
- اشراك الهيئات الدولية والاقليمية، وفي مقدمتها المحاكم الجنائية من أجل محاسبة كل المتورطين في الجرائم والانتهاكات التي وقعت في قطاع غزة.
- تفعيل التدابير الاحترازية التي قضت بها محكمة العدل الدولية بطلب من جنوب افريقيا في السادس والعشرين من شهر يناير – جانفي سنة 2024 بشأن غزة.

1. سعيد قاسمي، العربي العرابوي، " القضية الفلسطينية صراع اقليمي ودولي متجدد، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد: 08، العدد 01، 2022، ص 1276 وما بعدها.
2. سميح فرسون، قضية فلسطين في السياق الدولي، ترجمة: مصطفى مجدي جمال، القاهرة: دار مدبولي، 2001، ص 128.
3. عزمي بشارة، من يهودية الدولة حتى شارون، الطبعة الثانية، القاهرة: دار الشروق، 2000، ص 35.
4. محمد مبرك، "التسمية السلمية للصراع الفلسطيني الاسرائيلي من المنظور الدولي"، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الخامس، جامعة يحي فارس – كلية الحقوق والعلوم السياسية، المدينة، جوان 2018، ص 95.
5. فاتح شيباني، " اتفاقية أوسلو: الدوافع و المواقف"، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد: 06، العدد: 01، 2020، ص ص 26 - 27.
6. رامي سمير أحمد الحسيني، " أسباب امتناع منظمة الأمم المتحدة عن تطبيق قرارات الشرعية الدولية بخصوص فلسطين"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد: 13، العدد: 02: جوان 2023، ص 67.
7. بلال بوعكيرة، " الأبعاد القانونية والسياسية لترقية مركز فلسطين وانضمامها للاتفاقيات الدولية، ميثاق الأمم المتحدة ونظام روما الأساسي نموذجاً"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد: 08، العدد: 02، جوان 2019، ص ص 41 - 42.
8. حكيم العمري، " اشكالية العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة"، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد: 04 العدد: 01، ماي 2020، ص 138.
9. عبد الهادي منير، " الآثار القانونية لاعتراف الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد: 06، العدد: 02، سبتمبر 2022، ص 865 وما بعدها.

10. لمياء كيران، "انتهاك اسرائيل لقواعد القانون الدولي في فلسطين"، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد: 10، العدد: 01، جوان 2017، ص 23 وما بعدها.
11. ريمة كرمي، "مسؤولية الاحتلال الاسرائيلي، الأمريكي والبريطاني على انتهاك القانون الدولي الانساني في فلسطين والعراق - دراسة حالة قطاع غزة وسجن أبو غريب -"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد: 01، 2019، ص 199 - 218.
12. وسيم عبد الكريم جرادات، "قراءة في المجازر والجرائم الاسرائيلية في فلسطين وفق قواعد القانون الدولي الانساني"، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد: 07، العدد: 01، جوان 2023، ص 306 وما بعدها.
13. لعل يحيوي، الانتهاكات الاسرائيلية للأماكن المقدسة في فلسطين - دراسة في ضوء القانون الدولي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم الإسلامية، جامعة باتنة، كلية العلوم الإسلامية، قسم الشريعة، ص 48.
14. لبنى معمري، "جرائم الحرب وجريمة العدوان المرتكبة بحق الفلسطينيين في ضوء نظام روما الأساسي"، مجلة البحث القانوني والسياسي، المجلد: 06، العدد: 02، ديسمبر 2021، ص 20 وما بعدها.
15. علي أحمد سي، "العدوان على قطاع غزة من منظور القانون الدولي"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد: 47، العدد: 03، أبريل 2010، ص 355 وما بعدها.
16. سمير لعرج، سعدية أرزقي، "كيفية محاكمة مجرمي الحرب الاسرائيليين"، مجلة السياسة العالمية، المجلد: 07، العدد: 02، جوان 2023، ص 132.
17. عمر الحسين، "آفاق تحقيق العدالة الجنائية الدولية في فلسطين"، مجلة السياسة العالمية، المجلد: 05، العدد: 03، ديسمبر 2021، ص 542.
18. مقبولة حمديس، "القضية الفلسطينية في ظل ممارسة حق الاعتراض الأمريكي في مجلس الأمن"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد: 04، العدد: 02، جوان 2015، ص 245 وما بعدها.
19. ولد يوسف مولود، "حول موقف اسرائيل المعادي للمحكمة الجنائية الدولية بين مخاوف المساءلة والعقاب ونتائج انضمام فلسطين إلى نظام روما الأساسي"، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد: 04، العدد: 01، جانفي 2021، ص 247.
20. أحمد شنتي، "الجزائر والقضية الفلسطينية"، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد: 07، العدد: 19، جوان 2015، ص 10 وما بعدها.
21. محمد امين ديداوي، هادية يحيوي، القضية الفلسطينية ضمن أجندة السياسة الخارجية الجزائرية من 1962-2022"، مجلة المعيار، المجلد: 14، العدد: 01، جوان 2023، ص 492.
22. عبد الرؤوف بن الشبيب، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التهديدات الأمنية لدول الجوار، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 03، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018/2019، ص 37.
23. ايمان يحي، عبد العالي باقوري، آفاق المشروع الصهيوني، اشكالات و تساؤلات: في تحديات المشروع الصهيوني والمواجهة العربية، تحرير: عبد الغفار شكر، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2001، ص 22.
24. أحمد السيد رفعت، "التطبيع والمطبعون في العلاقات المصرية الاسرائيلية، 1979 - 2011"، المجلد الأول: مركز يافا للدراسات والأبحاث (التطبيع السياسي والاقتصادي)، 2014.
25. محي الدين عميمور، أربعة أيام صححت تاريخ العرب، الطبعة الأولى، الجزائر: 2010، ص 123.
26. نور الدين غربي، "هواوي بومين ودوره في القضية الفلسطينية 1965 - 1978"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2018/2019، ص 23.

27. غازي ربابعة، "القدس في معاهدات السلام العربية الاسرائيلية"، مجلة المفكر، المجلد: 04، العدد: 01، أبريل 2009، ص 30.
28. مبادرة السلام التي أقرها مؤتمر القمة العربي في بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد: 13، العدد: 51، ص 187.
29. اسلام جعفرور، "الانتهاكات الاسرائيلية للقواعد المتعلقة بحماية المدنيين في إقليم غزة"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد: 08، العدد: 01، جوان 2016، ص 243 وما بعدها.
30. بشار رشيد، "المسؤولية الدولية الجنائية على الجرائم الاسرائيلية ضد أسطول الحرية"، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد: 05، العدد: 02، جوان 2012، ص 115 وما بعدها.
31. سعيد اللاوندي، الشرق الأوسط الكبير: مؤامرة أمريكية ضد العرب، الطبعة الثانية، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 65.
32. محمد لامي عربي، "السياسة الخارجية الجزائرية في ظل دستور 1976- دراسة في المحددات، المبادئ، والتوجهات"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد: 13، العدد: 01، أبريل 2022، ص 223.
33. عقل صلاح، "المصالحة الفلسطينية: بين المصلحة الحزبية والضغط الخارجية"، مجلة حوليات جامعة الجزائر 01، المجلد: 35، العدد: 02، جوان 2021، ص 207 وما بعدها.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب:

1. اللاوندي سعيد، الشرق الأوسط الكبير: مؤامرة أمريكية ضد العرب، الطبعة الثانية، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
2. رفعت أحمد السيد، "التطبيع والمطبعون في العلاقات المصرية الاسرائيلية، 1979 - 2011"، المجلد الأول: مركز يافا للدراسات والأبحاث (التطبيع السياسي والاقتصادي)، 2014.
3. عزمي بشارة، من يهودية الدولة حتى شارون، الطبعة الثانية، القاهرة: دار الشروق، 2000.
4. عميمور محي الدين، أربعة أيام صحّحت تاريخ العرب، الطبعة الأولى، الجزائر: 2010.
5. فرسون سميح، قضية فلسطين في السياق الدولي، ترجمة: مصطفى مجدي جمال، القاهرة: دار مدبولي، 2001.
6. يحي إيمان، باقوري عبد العالي، آفاق المشروع الصهيوني، اشكالات وتساؤلات: في تحديات المشروع الصهيوني والمواجهة العربية، تحرير: عبد الغفار شكر، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2001.

ثانيا: المقالات:

1. الحسين عمر، "آفاق تحقيق العدالة الجنائية الدولية في فلسطين"، مجلة السياسة العالمية، المجلد: 05 العدد: 03، ديسمبر 2021.
2. الحسيني رامي سمير أحمد، "أسباب امتناع منظمة الأمم المتحدة عن تطبيق قرارات الشرعية الدولية بخصوص فلسطين"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد: 13، العدد: 02، جوان 2023.
3. العمري حكيم، "اشكالية العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة"، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد: 04 العدد: 01، ماي 2020.
4. بوعكيرة بلال، "الأبعاد القانونية والسياسية لترقية مركز فلسطين وانضمامها للاتفاقيات الدولية، ميثاق الأمم المتحدة ونظام روما الأساسي نموذجا"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد: 08، العدد: 02، جوان 2019.

5. بشار رشيد، "المسؤولية الدولية الجنائية على الجرائم الاسرائيلية ضد أسطول الحرية"، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد: 05، العدد: 02، جوان 2012.
6. جرادات وسيم عبد الكريم، "قراءة في المجازر والجرائم الاسرائيلية في فلسطين وفق قواعد القانون الدولي الانساني"، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد: 07، العدد: 01، جوان 2023.
7. جعفرور اسلام، "الانتهاكات الاسرائيلية للقواعد المتعلقة بحماية المدنيين في إقليم غزة"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد: 08، العدد: 01، جوان 2016.
8. ديداوي محمد أمين، يحيوي هادية، "القضية الفلسطينية ضمن أجندة السياسة الخارجية الجزائرية من 1962-2022"، مجلة المعيار، المجلد: 14، العدد: 01، جوان 2023.
9. ربابعة غازي، "القدس في معاهدات السلام العربية الاسرائيلية"، مجلة المفكر، المجلد: 04، العدد: 01، أبريل 2009.
10. سي أحمد علي، "العدوان على قطاع غزة من منظور القانون الدولي"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد: 47، العدد: 03، أبريل 2010.
11. شيباني فاتح، "اتفاقية أوسلو: الدوافع و المواقف"، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد: 06، العدد: 01، 2020.
12. شنتي أحمد، "الجزائر والقضية الفلسطينية"، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد: 07، العدد: 19، جوان 2015.
13. صلاح عقل، "المصالحة الفلسطينية: بين المصلحة الحزبية والضغط الخارجية"، مجلة حوليات جامعة الجزائر 01، المجلد: 35، العدد: 02، جوان 2021.
14. عربي محمد لامي، "السياسة الخارجية الجزائرية في ظل دستور 1976- دراسة في المحددات، المبادئ، والتوجهات"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد: 13، العدد: 01، أبريل 2022.
15. قاسمي سعيد، العربي العريايوي، "القضية الفلسطينية صراع اقليمي ودولي متجدد، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد: 08، العدد 01، 2022.
16. كرمي ريمة، "مسؤولية الاحتلال الاسرائيلي، الأمريكي والبريطاني على انتهاك القانون الدولي الانساني في فلسطين والعراق - دراسة حالة قطاع غزة وسجن أبو غريب -"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد: 01، 2019.
17. كيران لمياء، "انتهاك اسرائيل لقواعد القانون الدولي في فلسطين"، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد: 10، العدد: 01، جوان 2017.
18. لعرج سمير، أرزقي سعدية، "كيفية محاكمة مجرمي الحرب الاسرائيليين"، مجلة السياسة العالمية، المجلد: 07، العدد: 02، جوان 2023.
19. مبادرة السلام التي أقرها مؤتمر القمة العربي في بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد: 13، العدد: 51.
20. مبرك محمد، "التسمية السلمية للصراع الفلسطيني الاسرائيلي من المنظور الدولي"، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الخامس، جوان 2018.
21. مرحوم عبد الرحيم، "ملامح السياسة الخارجية الجزائرية"، مجلة الحقوق والحريات، المجلد: 05، العدد: 02، أكتوبر 2017.
22. معمري لبنى، "جرائم الحرب وجريمة العدوان المرتكبة بحق الفلسطينيين في ضوء نظام روما الأساسي"، مجلة البحث القانوني والسياسي، المجلد: 06، العدد: 02، ديسمبر 2021.

23. منير عبد الهادي ، " الآثار القانونية لاعتراف الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية" ، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد: 06، العدد: 02، سبتمبر 2022.
24. ولد يوسف مولود، " حول موقف اسرائيل المعادي للمحكمة الجنائية الدولية بين مخاوف المساءلة والعقاب ونتائج انضمام فلسطين إلى نظام روما الأساسي" ، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد: 04، العدد: 01، جانفي 2021.
- ثالثا: الرسائل الجامعية:
1. بن الشهيبي عبد الرؤوف، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التهديدات الأمنية لدول الجوار، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 03، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019/2018.
 2. غربي نور الدين، " هواري بومين ودوره في القضية الفلسطينية 1965 - 1978"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2019/2018.
 3. يحيواي لعل، الانتهاكات الاسرائيلية للأماكن المقدسة في فلسطين - دراسة في ضوء القانون الدولي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم الإسلامية، جامعة باتنة، كلية العلوم الاسلامية، قسم الشريعة، 2017/2016.
- رابعا: القرارات والتقارير:
1. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار رقم 43/177، 1988. الذي بموجبه تم اعلان دولة فلسطين.
 2. قرار مجلس الأمن رقم 242 لسنة 1967، القاضي بالانسحاب من أراضي محتلة.
 3. قرار مجلس الأمن رقم 338 سنة 1973، الداعي الى وقف اطلاق النار.
 4. قرار مجلس الأمن رقم 1397 لسنة 2002، والقاضي بوضع حد لأعمال العنف بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي.
 5. قرار مجلس الأمن رقم 1860، سنة 2009، الذي جاء بعد حرب غزة 2008، والداعي إلى وقف اطلاق النار.
 6. قرار مجلس الأمن رقم 2728 لسنة 2024 والقاضي بوقف اطلاق النار خاصة في شهر رمضان، واطلاق جميع الرهائن.
 7. تقرير غولدستون الصادر في 15 سبتمبر سنة 2009، والذي فضح جرائم اسرائيل في أعقاب حربها على غزة.